أتمنى لو كنت هنا

الاقتصادات القائمة على السياحة من أكثر القطاعات تضررا من الجائحة

آدم بيسودي

قبل

جائحة كوفيد-١٩، كان قطاع السفر والسياحة قد أصبح أحد القطاعات الأكثر أهمية في الاقتصاد العالمي، وبلغ نصيبه من إجمالي الناتج المحلي العالمي ١٠٪، ووفر ما يزيد على ٣٢٠ مليون وظيفة حول العالم.

وفي بداية عصر الطائرات النفاثة عام ١٩٥٠، بلغ عدد المسافرين في رحلات خارجية ٢٥ مليون شخص فقط. وبحلول عام ٢٠١٩، وصل هذا الرقم إلى ١,٥ مليار شخص، ليحقق قطاع السفر والسياحة بذلك نموا كبيرا جعله من القطاعات «الأكبر من أن تفشل» في العديد من الاقتصادات.

وقد وضعت الجائحة العالمية، وهي الأزمة الأكبر على الإطلاق في عصر الاتصالات الحديث، ١٠٠ مليون وظيفة على المحك يتركز معظمها في شركات متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة الحجم حيث تعمل نسبة كبيرة من النساء اللاتي يشكلن ٥٤٪ من القوة العاملة بقطاع السياحة حسب منظمة الأمم المتحدة للسياحة العالمية.

وستستمر على الأرجح التداعيات السلبية للأزمة على البلدان المعتمدة على السياحة لفترة أطول مقارنة بالاقتصادات الأخرى. وقد وقع الأثر الأكبر للجائحة على الخدمات كثيفة الاعتماد على الاحتكاك المباشر التي تمثل أهمية كبيرة لقطاعي السياحة والسفر، والتي ستستمر معاناتها لحين شعور الأفراد بأن السفر الجماعي أصبح آمنا مجددا.

وقال إروين لاروك، الأمين العام لجماعة دول الكاريبي، في إحدى الفعاليات الافتراضية في سبتمبر الماضي «لا سبيل للخروج من الهوة التي وقعنا فيها».

ومن الشواطئ الرملية البيضاء في الكاريبي وسيشيل وموريشيوس والمحيط الهادئ مرورا بالشوارع الخلفية في بانكوك وحتى الحدائق الوطنية الواسعة في إفريقيا، تسعى البلدان جاهدة إلى فهم كيفية جذب الزوار مجددا مع تجنب تفشي الإصابات مرة أخرى. وتتفاوت الحلول ما بين اجتذاب الأثراء الذين يمكنهم عزل أنفسهم على يخوتهم ودعوة الأفراد إلى الإقامة لفترات تصل إلى عام والعمل من بعد أثناء الاستمتاع بالمناظر الطبيعية الاستوائية.

ولا يُتوقع ارتفاع حصيلة السياحة إلى مستويات عام ٢٠١٩ قبل عام ٢٠٢٣. ففي النصف الأول من هذا العام، تراجعت أعداد السائحين حول العالم بأكثر من ٦٥٪، وتوقفت حركة السياحة تقريبا منذ إبريل — مقابل ٨٪ خلال الأزمة المالية العالمية و١٧٪ أثناء تفشي وباء سارس عام ٢٠٠٣، وذلك وفقا للبحوث الجارية بصندوق النقد الدولي حول السياحة في عالم ما بعد الجائحة.

وتشير توقعات عدد أكتوبر من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى انكماش الاقتصاد العالمي بنسبة ٤,٤٪ عام ٢٠٢٠. وستكون الصدمة أكبر في الاقتصادات المعتمدة على السياحة، حيث يُتوقع انكماش إجمالي الناتج المحلي في البلدان الإفريقية المعتمدة على السياحة بنسبة ١٢٪. وستشهد اقتصادات الكاريبي المعتمدة على السياحة تراجعا بنسبة ١٢٪ أيضا. وقد تشهد بلدان المحيط الهادئ، مثل فيجي، انخفاضا حادا في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة ٢١٪ عام ٢٠٢٠.

ولا تقتصر الصدمة الاقتصادية على معظم البلدان المعتمدة على السياحة فقط. ففي الولايات المتحدة، خسرت هاواي وظيفة من بين كل ٦ وظائف بحلول شهر أغسطس. وفي فلوريدا، حيث تمثل حصيلة السياحة ١٥٪ تقريبا من إيرادات الولاية، أشار المسؤولون إلى أن السياحة لن تتعافى قبل ثلاث سنوات.

وفي بلدان مجموعة العشرين، تشكل قطاعات الضيافة والسفر ١٠٪ من التوظيف و٩,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط، ويبلغ نصيبها من إجمالي الناتج المحلي ١٤٪ أو أكثر في إيطاليا والمكسيك وإسبانيا. ووفقا لدراسة صادرة مؤخرا عن صندوق النقد الدولي، قد يؤدي توقف النشاط لستة أشهر إلى انخفاض مباشر في إجمالي الناتج المحلي بمقدار ٢,٥٪ إلى ٣,٥٪ عبر جميع اقتصادات مجموعة العشرين.

إدارة فجوة الإيرادات

في بربادوس وسيشيل، مثلهما مثل العديد من البلدان الأخرى المعتمدة على السياحة، أدت الجائحة إلى توقف نشاط السياحة تقريبا. وعقب النجاح في وقف انتشار

الرسم التوضيحي: ISTOCK/ULUMI; AWAD CREATIVE; MYAUGURSKY; PRIMEIMAGES; MYROSLAVA

الفيروس محليا، أعادت السلطات فتح البلدان الجزرية أمام السائحين الدوليين في يوليو. غير أن أعداد السائحين في أغسطس كانت لا تزال دون مستواها في السنوات السابقة بنسبة ٩٠٪ تقريبا، مما أدى إلى نضوب أحد مصادر الإيرادات الحكومية المهمة.

وكانت بربادوس تتمتع بأسس اقتصادية قوية قبل الأزمة بفضل برنامج الإصلاحات الاقتصادية المدعوم من صندوق النقد الدولي الذي ساعد في استقرار مستويات الدين وبناء الاحتياطيات وضبط مركز المالية العامة قبل ظهور الأزمة مباشرة. وقام الصندوق بزيادة الموارد المتاحة من خلال برنامجه في إطار تسهيل الصندوق الممدد بحوالي ٩٠ مليون دولار أمريكي، أي حوالي ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي، للمساعدة في تمويل العجز المستجد في المالية العامة نتيجة تراجع إيرادات الأنشطة المرتبطة بالسياحة وزيادة المصروفات المرتبطة بالجائحة.

ويقول كيفين غرينيدج، كبير المستشارين الفنيين لرئيسة وزراء بربادوس ميا موتلي، «كلما طالت الأزمة، بات من الأصعب الحفاظ على استقرار الأوضاع. ونحن لا نرغب في اتخاذ إجراءات من خلال السياسات قد تهدد الجهود المبذولة من أجل تعزيز الأسس الاقتصادية».

وعلى الجانب الآخر من العالم، ستشهد سيشيل التي كانت تتمتع بالقوة أيضا قبل بداية الجائحة تحديات لاستعادة استدامة المالية العامة على المدى المتوسط ما لم يتوافر لها دعم كبير. قبل الأزمة مباشرة، كانت الحكومة قد أعادت بناء الاحتياطيات الدولية ونجحت في ضبط مركزها المالي. وبالرغم من ذلك، تضررت هذه الدولة الجزرية المطلة على المحيط الهندي بشدة نتيجة الجائحة الجارية بسبب تراجع إيرادات السياحة وزيادة المصروفات المرتبطة بالجائحة.

وتقول بوريانا يونكيفا، رئيس بعثة صندوق النقد الدولي إلى سيشيل، «لا يزال من المبكر للغاية تحديد ما إذا كانت الأزمة تمثل صدمة دائمة، وكيفية تأثيرها على قطاع السياحة مستقبلا. فنظرا لحالة عدم اليقين الكبيرة بشأن تعافي القطاع، سيكون من الضروري انتهاج سياسات هيكلية مبتكرة للتكيف مع الواقع الجديد».

وتسعى اقتصادات العالم المعتمدة على السياحة إلى تمويل مجموعة كبيرة من تدابير السياسات للتخفيف من أثر تراجع إيرادات السياحة على الأسر والشركات، بما في ذلك التحويلات النقدية والمنح وخفض الضرائب ودعم الأجور وضمانات القروض. وعلقت البنوك أيضا سداد مدفوعات القروض في بعض الحالات. وتركز الدعم في بعض البلدان على العاملين بالقطاع غير الرسمي المعرضين للخطر الذين يعمل معظمهم في قطاع السياحة عادة.

ووفقا لتحليل لقطاع السياحة صادر عن شركة ماكينزي آند كومباني، ستستغرق عودة النشاط السياحي إلى مستويات عام ٢٠١٩ عدة سنوات وستتطلب تجربة آليات تمويلية جديدة.

وحللت شركة الاستشارات مجموعات التدابير التنشيطية المنفذة في ٢٤ اقتصادا التي بلغت قيمتها الإجمالية ١٠٠ مليار دولار أمريكي في صورة مساعدات مباشرة لقطاع السياحة و٣٠٠ مليار دولار أمريكي في صورة مساعدات للقطاعات الأخرى المرتبطة بالسياحة. وكانت معظم التدابير التنشيطية المباشرة في صورة منح وتخفيف للديون ومساعدات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وشركات النقل الجوي. وتوصي الشركة بانتهاج سبل جديدة لدعم القطاع، بما في ذلك آليات تقاسم الإيرادات بين الفنادق المتنافسة على نفس الشريحة السوقية، مثل توسيع المناطق المواجهة للشاطئ، وصناديق مدعومة من الحكومة للاستثمار في أسهم الشركات المرتبطة بقطاع السياحة.

التحديات الإنمائية

بلورت الأزمة أهمية قطاع السياحة كمسار إنمائي للعديد من البلدان نحو الحد من الفقر وتحسين الأوضاع الاقتصادية. وفي إفريقيا جنوب الصحراء، كانت تنمية قطاع السياحة من أهم الأسباب وراء انغلاق الفجوة بين البلدان الفقيرة والغنية، حيث يشير خبراء صندوق النقد الدولي إلى بلوغ نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ٢,٤٪ في المتوسط في البلدان المعتمدة على السياحة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٩ — وهو معدل أسرع كثيرا منه في البلدان غير المعتمدة على السياحة في المنطقة.

وتعد البلدان الأصغر حجما المعتمدة على السياحة حبيسة مصيرها الاقتصادي بدرجة كبيرة. فالقطاعات البديلة التي يمكن للدول الجزرية الصغيرة تحويل العمالة ورأس المال إليها قليلة أو منعدمة.

واستفادت سيشيل، على سبيل المثال، من زيادة صادراتها من سمك التونة خلال حقبة كوفيد-١٩، مما وازن إلى حد ما خسائر قطاع السياحة. ولكن هذه الإيرادات الإضافية لا تمثل سوى نسبة بسيطة من إيرادات السياحة. وتعكف الحكومة أيضا على تنفيذ خطط لدفع أجور العاملين المسرحين من قطاع السياحة مع تقديم فرص لإعادة تدريبهم.

وفي الوقت نفسه، تسعى حكومة بربادوس إلى حماية الإنفاق الاجتماعي وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق الرأسمالي لتوفير فرص عمل جديدة، ولو مؤقتة على الأقل،

في القطاعات الأخرى بخلاف السياحة، مثل الزراعة وتنمية البنية التحتية.

ووفقا لتوقعات اتحاد الفنادق والسياحة في دول الكاريبي، فإن ٦٠٪ من ٣٠ ألف غرفة فندقية جديدة كانت في مرحلة التخطيط أو الإنشاء لن يكتمل تنفيذها بسبب الأزمة.

غير أنه لا يزال يُنظر إلى الأزمة باعتبارها فرصة لتحسين القطاع على المدى المتوسط والطويل من خلال زيادة الاعتماد على التطور الرقمي والاستدامة البيئية. فقد شجعت منظمة الأمم المتحدة للسياحة العالمية على دعم تدريب العاملين لتزويدهم بالمهارات الرقمية اللازمة للاستفادة من البيانات الكبيرة عالية القيمة وتحليل البيانات والذكاء الاصطناعي. وينبغي استغلال التعافي في تحسين كفاءة استخدام الطاقة والمياه، وإدارة المخلفات، والحصول على الغذاء من مصادر مستدامة.

ويقول الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة للسياحة العالمية، زوراب بولوليكاشفيلي، «في قطاع يعمل به فرد من كل ١٠ أفراد على مستوى العالم، يمكن أن يرتكز تعافي السياحة على استغلال الابتكارات والتطور الرقمي، والاحتفاء بالقيم المحلية، وتوفير فرص عمل كريمة للجميع — لا سيما الشباب والنساء والفئات الأكثر عرضة للمخاطر في مجتمعاتنا».

التكيف مع الوضع المعتاد الجديد

مع انحسار التأثير المباشر للإغلاقات العامة والتدابير الاحتوائية في النصف الثاني من عام ٢٠٢٠، بدأت البلدان في البحث عن وسائل لتحقيق التوازن.

ففي تايلند وسيشيل وغيرهما، تم إقرار برامج لاستقبال السائحين من البلدان «منخفضة المخاطر» مع فرض عدد من إجراءات العزل. وأعلن رئيس وزراء فيجي، فرانك بانيماراما، على صفحته على موقع تويتر عن إنشاء «ممرات بحرية» للسماح للزوار المسافرين بحرا بالدخول وعزل أنفسهم على يخوتهم للاستفادة من «المنافع الاقتصادية الكبيرة الوافدة على متن هذه اليخوت». وتلزم سانت لوسيا القادمين بتقديم مستند يثبت سلبية اختبار كوفيد-١٩ على ألا يكون قد مر على صدوره أكثر من ٧ أيام في تاريخ الوصول. وأعلنت أستراليا عما أسمته «فقاعة سفر» لإعفاء المسافرين القادمين من نيوزيلندا من متطلبات العزل. وأعلن أعضاء جماعة دول الكاريبي عن «فقاعة سفر إقليمية» لإعفاء المسافرين القادمين من البلدان داخل الفقاعة من متطلبات الاختبار والعزل.

وفي عصر العمل من بعد الذي نشهده مؤخرا، يقدم عدد من البلدان والمناطق، مثل بربادوس وإستونيا وجورجيا وأنتيغوا وبربودا وأروبا وجزر كايمان، تصاريح إقامة جديدة طويلة الأجل لمدد تصل إلى ١٢ شهرا في بعض الأماكن لتشجيع الزوار الأجانب على القدوم بمكاتبهم الافتراضية بينما يوجه إنفاقهم إلى الاقتصادات المحلية.

وبدأت اليابان، التي شهدت زيادة أعداد المسافرين الأجانب بمقدار ثلاثة أضعاف خلال الفترة ٢٠١٣–٢٠١٨، في فتح حدودها أمام المسافرين القادمين من بلدان محددة في نهاية أكتوبر. ولاستيعاب تعافي النشاط السياحي في مرحلة ما بعد الجائحة، توصي ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي باستمرار الحكومة في اتجاه إرخاء متطلبات تصاريح الإقامة، وجذب الزوار بعيدا عن المراكز الحضرية إلى المناطق التي تقل فيها أعداد السكان، واتخاذ إجراءات تكميلية لتحسين موارد العمالة والبنية التحتية لقطاع السياحة تمهيدا لعودة السائحين.

وأشار المجلس العالمي للسفر والسياحة في تقرير صادر عنه حول مستقبل القطاع إلى أن الجائحة تسببت في تحول اهتمام المسافرين إلى الرحلات الداخلية أو الطبيعة والمزارات المفتوحة. وجاء في التقرير أن عودة السفر ستعتمد بدرجة كبيرة على «المسافرين الأكثر إقبالا على المخاطر والمسافرين الأوائل، بدءا من المسافرين في رحلات استكشافية والرحالة وحتى راكبي الأمواج ومتسلقي الجبال».

وهكذا سيأتي التعافي في قطاع السياحة والسفر مدفوعا بالسفر الترفيهي. أما السفر لأغراض العمل، وهو من مصادر الإيرادات المهمة بالنسبة للفنادق وشركات النقل الجوي، فقد يشهد تحولا دائما أو ربما يتعافى على مراحل حسب القرب الجغرافي وسبب السفر والقطاع.

لا يزال من المبكر للغاية تحديد ما إذا كانت الأزمة تمثل صدمة دائمة.

وفي نهاية المطاف، ستكون عودة السياحة مرهونة على الأرجح بالقرارات الشخصية البحتة للعديدين الذين يوازنون بين خطر الإصابة بالمرض وضرورة السفر. ويسعى القطاع الخاص بدعم من بعض البلدان المعتمدة على السياحة إلى وضع بروتوكولات عالمية لمختلف قطاعات السفر، بما في ذلك المطالبة باستخدام اختبارات سريعة في المطارات لزيادة الثقة في السفر.

وأثناء فعالية افتراضية تم تنظيمها في سبتمبر الماضي، قال آلن شاستانيه، رئيس وزراء سانت لوسيا، «الحقيقة أنه لا يوجد شعور بالارتياح تجاه فكرة السفر، ولم نضع حتى الآن البروتوكولات اللازمة لتعزيز هذا الشعور. فعقب ١١ سبتمبر، قامت إدارة أمن النقل وغيرها من الهيئات الأمنية حول العالم بعمل رائع، حيث وضعت عددا من البروتوكولات التي ساعدت على استعادة ثقة المواطنين في السفر، ومن المؤسف أننا لم نقم بالأمر ذاته في هذه الجائحة». FD

آدم بيسودي من فريق العمل في مجلة التمويل والتنمية.

الرسم التوضيحي: ISTOCK/ZSTOCKPHOTOS